



دور نظم المعلومات الإدارية (MIS) في الحد من التهرب الضريبي "دراسة ميدانية على مكتب ضرائب تعز"

أ.م.د/ عبد الملك حمود عبد القادر هزبر

أستاذ الإدارة التخطيط السياحي المشارك

قسم السياحة وإدارة الفنادق - كلية العلوم الإدارية - جامعة تعز

e-mail: ahazbar@gmail.com; hazbar@taiz.edu.ye

د/ يزيد سلطان سعيد أحمد

أستاذ مساعد في قسم السياحة وإدارة الفنادق

كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز

e-mail: yazedahmed@taiz.edu.ye

Orcid: 0000-0002-4772-8571.

أ/ عبد الله مارش غالب خالد

نائب مدير عام مكتب الضرائب تعز

e-mail: abdullah1973marech@gmail.com

دور نظم المعلومات الإدارية (MIS) في الحد من التهرب الضريبي "دراسة ميدانية على مكتب ضرائب تعز"

أ.م.د/ عبد الملك حمود عبد القادر هزبر

أستاذ الإدارة التخطيط السياحي المشارك

قسم السياحة وإدارة الفنادق - كلية العلوم الإدارية - جامعة تعز

د/ يزيد سلطان سعيد أحمد

أستاذ مساعد في قسم السياحة وإدارة الفنادق

كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز

أ/ عبد الله مارش غالب خالد

نائب مدير عام مكتب الضرائب تعز

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور نظم المعلومات الإدارية في الحد من التهرب الضريبي في مكتب الضرائب بتعز، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مكتب الضرائب وفروعه بتعز البالغ عددهم (218) موظفًا وموظفة اختيرت منهم عينة عشوائية بسيطة بلغت (139) مفردة، ولتحقيق أهداف الدراسة جُمعت البيانات بواسطة استبانة، وتم تحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائية (IBM SPSS V.27) وبرنامج (3 SMART.PLS)، وبرنامج (JASP)، مستخدمًا أسلوب نمذجة المعادلة البنائية (SEM). وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن هناك دورًا إيجابيًا متوسطًا دالًا إحصائيًا عند (0.05) لنظم المعلومات الإدارية في الحد من التهرب الضريبي، وأن هناك تأثيرًا إيجابيًا ضعيفًا للمكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات في الحد من التهرب الضريبي، في حين يؤثر بُعد الموارد البشرية بدرجة متوسطة في الحد من التهرب الضريبي دالًا إحصائيًا عند (0.05). وقد قدمت الدراسة عددًا من التوصيات، أهمها: ضرورة تحسين أنظمة المعلومات الإدارية في المكتب لتكون قادرة على متابعة قضايا التهرب الضريبي، وكذا أن تعمل الحكومة ممثلة بقيادة وزارة المالية على تبني نظام معلومات موحد لجميع مكاتب مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية، وتدريب وتطوير الكوادر الفنية في مكتب ضرائب تعز لاستخدام نظم المعلومات الإدارية والتعامل مع جوانبه المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي، مكتب ضرائب تعز، نظم المعلومات الإدارية، الضريبة.

The role of Management Information Systems (MIS) in reducing tax evasion "A field study on the Tax Office in Taiz"

Dr. Abdulmalek H. A. Hazbar

Associate Professor of Tourism Planning, Department of Tourism and Hotel Management, Faculty of Administrative Sciences, Taiz University

e-mail: ahazbar@gmail.com; hazbar@taiz.edu.ye

Dr. Yazeed Sultan Saeed Ahmed

Assistant Professor at Department of Tourism and Hotels Management, Faculty of Administrative Sciences, Taiz University, Yemen, e-mail:

yazeedahmed@taiz.edu.ye, Orcid: 0000-0002-4772-8571.

Mr. Abdullah Maresh Ghaleb Khaled

Deputy General Director of the Tax Office, Taiz

e-mail: abdullah1973marech@gmail.com

Abstract

The study aimed to determine the role of administrative information systems in reducing tax evasion at the Tax Office in Taiz. The descriptive-analytical approach was used, and the study population consisted of all employees in the Tax Office and its branches in Taiz, totaling (218) employees. A sample random of (139) individuals was selected. To achieve the study's objectives, data was collected through a questionnaire. The data was analyzed using statistical programs (IBM SPSS V.27), (SMART.PLS 3), (JASP), and Structural Equation Models (SEM). The study concluded several results, the most important of which is that there is a statistically significant average positive role for administrative information systems in reducing tax evasion. There is also a weak positive impact of physical components, software, databases, and networks in reducing tax evasion, while the human resources dimension has a moderate impact on reducing tax evasion, statistically significant at (0.05). The study has presented many recommendations, the most important of which is the need to improve administrative information systems in the office to be able to monitor tax evasion issues, as well as for the government and the Ministry of Finance to adopt a unified information system for all tax offices in the republic, and to develop and train technical staff in the Taiz Tax Office to use administrative information systems and deal with their various aspects.

Keywords: Administrative information systems, tax evasion, Taiz Tax Office, tax.

مقدمة:

تؤدي الضريبة دورًا في سيادة الدول؛ فهي واجب دستوري يتحول معها المواطن ذو الحقوق الدستورية إلى مُكلف، وفي سبيل ذلك سُنت التشريعات الضريبية للوصول إلى نظام ضريبي أكثر عدالة وأوفر حصيلة وأقل نفقة. والضرائب أهم إيرادات الدولة، وأحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات لتقديم الخدمات العامة والاحتياجات الأساسية لكافة مواطنيها، وكذا للنهوض في التنمية الاقتصادية، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال إدارة ضريبية ذات كفاءة إدارية فاعلة وسلطة تنفيذية تعمل على تنفيذ التشريعات والقوانين الضريبية لمحاربة التهرب الضريبي إذ إن هذه الظاهرة عامة تعاني منها مختلف دول العالم.

أصبح لنظم المعلومات مكانة وأهمية في المجالات كافة، وخاصة في المجالات الإدارية، وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية والعولمة، فقد كان لها الأثر الكبير في تطور نظم المعلومات بشكل سريع، وتعددت تطبيقاتها في المستويات الإدارية كافة، وتعد هذه الأنظمة من أنجح الوسائل التي تستخدمها المنظمات التي تواجه بها التحديات العصرية، وذلك لأن هذه الأنظمة تمثل الأنشطة المتكاملة التي تهدف من خلالها المنظمات للحصول على المعلومات بالوسائل التكنولوجية التي لها دور كبير في عملية اتخاذ القرارات (المغربي، 2002). إن استخدام نظم المعلومات ذات الكفاءة والفعالية في المنظمات يساعدها على تحقيق أهدافها، مما زاد الاهتمام بهذه النظم (MIS) لأنها توفر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، وذلك لدعم المهام والوظائف الإدارية مما ينعكس إيجابًا على أداء المنظمات، وأيضًا على المؤسسات الحكومية الإيرادية (مراد، 2020).

وفي ظل تزايد عملية التهرب الضريبي من كثير من المنظمات (المكلفين) والتحايل والتلاعب بالقوائم المالية، وذلك بسبب عدم توافر أنظمة معلومات إدارية في الإدارات الضريبية، مما جعل توافر نظم معلومات إدارية من أهم الأساليب الحديثة التي تساعد الإدارة على الحد والتخفيف من التهرب الضريبي، وعليه فإنه لا يمكن الاستغناء عن هذه الأنظمة بالنسبة للإدارات الضريبية. ونشير هنا إلى أن هناك وجهة نظر سائدة هي أن

دافعي الضرائب يسعون دائماً إلى تحقيق مصلحتهم الخاصة بالتهرب من دفع الضرائب؛ لأنهم يعدونها تكاليف يمكن تجنبها ما لم يتم الكشف عنهم، وهذا يعني أنه سيكون لديهم الدافع لتطوير أساليب تهريبهم من دفع الضريبة مما سيزيد من فوائدهم الاقتصادية (Varela et al., 2020).

مشكلة الدراسة:

تعد الضرائب جزءاً أساسياً من النظام الحكومي الجيد، يقول لوفنبرجير (Laufenberger): "أن علم الضرائب يعد مرآة تنعكس عليه البيئة الاقتصادية للدولة، فكلما كان الاقتصاد ضعيفاً وبسيطاً كان النظام الجبائي بدائياً والعكس صحيح" (الصدق، 2002، ص. 60). ويعد التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف دول العالم، فقد بلغ حجم التهرب الضريبي 1600 مليار دولار في أمريكا في عام 2017م لأكبر خمسين شركة، أما في الاتحاد الأوروبي فقد وصل حجم التهرب الضريبي إلى 946.5 مليار دولار. أما في الاقتصاديات النامية فتفوق نسبة التهرب الضريبي خمسة أضعاف الامتثال الضريبي نتيجة ضعف البيانات والاعتماد على الطرائق التقليدية (2019 Omodero)، واليمن إحدى الدول الأقل نمواً، والضريبة المحصلة تصل إلى (20%) فقط؛ وأن (80%) هي نسبة التهرب الضريبي (السريحي، 2020). ومن عمل أحد الباحثون في مكتب ضرائب تعز لاحظ انخفاض مستوى التحصيل الضريبي، وعدم توافر المعلومات الدقيقة عن المكلفين، ومن هنا طرأت الفجوة البحثية، وتم صياغة المشكلة بالتساؤل التالي:

- ما دور نظم المعلومات الإدارية بأبعادها المدروسة في الحد من التهرب الضريبي في مكتب ضرائب تعز؟

أهمية الدراسة:

من المأمول أن توفر نتائج هذه الدراسة الميدانية معلومات للقيادات في الجهاز الضريبي اليمني ومتخذي القرار فيه بشكل عام؛ إذ يمكن أن تساعد بعد تشخيص وضع مكتب الضرائب على اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة ووضع الخطط والسياسات

المناسبة لتعزيز الامتثال الضريبي وتدارك أوجه قصور الممارسات القائمة، ولفت نظر الإداريين والعاملين في مكتب ضرائب تعز إلى الدور الذي يؤديه نظم المعلومات الإدارية في الحد من التهرب الضريبي.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف إلى دور نظم المعلومات الإدارية بأبعاده (المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والموارد البشرية) في الحد من التهرب الضريبي في مكتب ضرائب تعز.
- 2- دراسة العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية بأبعاده، والحد من التهرب الضريبي في مكتب ضرائب تعز.

متغيرات الدراسة: يتمثل أنموذج الدراسة (متغيرات الدراسة) في:

المتغير المستقل:

تعددت واختلفت الدراسات والرؤى بشأن أبعاد نظم المعلومات الإدارية، فحرصت هذه الدراسة على التأصيل العلمي لتحديد أبعاد المتغير المستقل، ومن الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أن كثيرًا منها اختلفت في تحديد أبعاد نظم المعلومات الإدارية؛ فدراسة كاظم (2013) اعتمدت ثلاثة أبعاد، هي: المستلزمات المادية المستلزمات البشرية والبرمجيات، ودراسة (Paul 2007) درست أيضًا ثلاثة أبعاد: هي (الموارد البشرية والإجراءات والموارد المادية)، أما دراسة الربيعي ورشيد (2013) فقد اعتمدت خمسة أبعاد، هي: موارد البيانات وموارد البرمجيات وموارد المعدات وموارد الشبكات و الموارد البشرية، ودراسة هاشم (2013) فقد اعتمدت أربعة أبعاد، هي: المستلزمات المالية والمادية -الفنية - البشرية - والإدارية، أما دراسة أبو علي (2020) فاعتمدت الأبعاد الآتية (الموارد المادية والموارد البشرية وقواعد البيانات والبرمجيات والشبكات والنظم والتطبيقات والمتطلبات التنظيمية، تكامل النظم)، ودراسة مراد (2020) اعتمدت المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والموارد البشرية أبعادًا للدراسة، وتتشابه معها دراسة Niqresh (2020) بنفس الأبعاد وأضاف بعدًا آخر هو الإجراءات، أما دراسة Lyytinen & Newman (2006) فقد اعتمدت الأبعاد التالية: الإجراءات والموارد البشرية والبرمجيات والمكونات المادية وقواعد المعلومات/البيانات، ودراسة بوشوشة (2018) التي درست

الأبعاد الخمسة: الأجهزة والمعدات والبرمجيات والإجراءات وقواعد البيانات والشبكات والمستلزمات البشرية.

ويلاحظ أن بُعد الأجهزة والمعدات في دراسة بوشوشة (2018) هو بُعد المكونات المادية في حين بُعد البرمجيات والإجراءات هو بُعد البرمجيات، أما في دراسة (Niqresh 2020) ودراسة (Lyytinen, & Newman 2006) فتم فصل هذا البُعد إلى بُعدين، هما: بُعد البرمجيات وبُعد الإجراءات، وفي دراسة (Paul 2007)، أُنشئ بُعد الإجراءات بأنه بُعد البرمجيات. وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على الأبعاد، الآتية: (المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والموارد البشرية)؛ لأنها كانت أكثر الأبعاد استخداماً، كما يتضح في الشكل (1).

المتغير التابع:

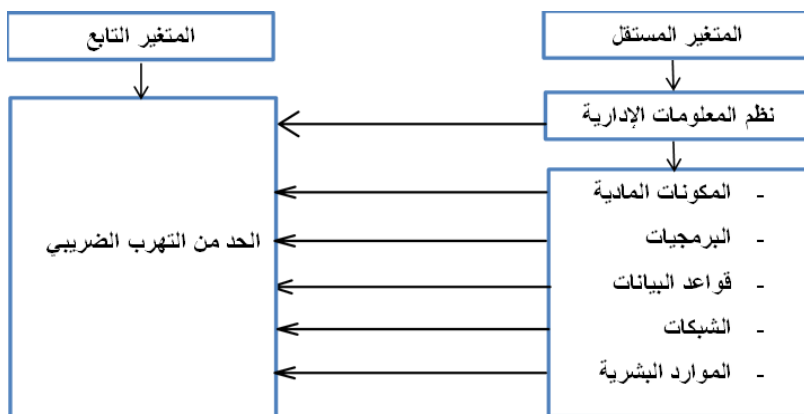
في هذه الدراسة اعتمد الحد من التهريب الضريبي متغيراً تابعاً بالاستناد الى الدراسات السابقة كدراسة (دراسة بولحبال وبوسلمة، 2023؛ ودراسة دعباس، 2022؛ ودراسة حمائل، 2023؛ ودراسة لطفي 2023) كما يتضح في الشكل (1).

نموذج الدراسة:

اعتماداً على الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، وانسجاماً مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، ومجتمع الدراسة تمت صياغة نموذج الدراسة في الشكل (1).

شكل 1

نموذج الدراسة



فرضية الدراسة: استنادًا إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يمكننا وضع الفرضية التالية:

لا يوجد دور لنظم المعلومات الإدارية بأبعادها (المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والموارد البشرية) في الحد من التهرب الضريبي في مكتب ضرائب تعز.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرَت هذه الدراسة على موضوع نظم المعلومات الإدارية بأبعادها المدروسة، وهي (المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والموارد البشرية) ودورها في الحد من التهرب الضريبي.
- **الحدود المكانية:** الجمهورية اليمنية - مدينة تعز - مكتب الضرائب مدينة تعز.
- **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة الميدانية من بداية مايو 2023م إلى نهاية ديسمبر 2023م.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

نظم المعلومات الإدارية:

يمكن الإشارة إلى نظم المعلومات الإدارية على أنها قلب أي منظمة في عصرنا الحاضر لأنها تمكن المسؤولين على مختلف المستويات من الوصول إلى البيانات الأساسية التي يستخدمونها لأداء وظائفهم الإدارية، مثل: التخطيط والتنظيم والرقابة وغيرها.

ويُعرف نظام المعلومات الإدارية بأنه: "مجموعة متكاملة ومتزامنة من الأنظمة الفرعية للمعلومات التي قد تحوّل البيانات إلى معلومات باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات لتحقيق الغايات أو الأهداف المحددة مسبقًا" (Aini et al. 2024, p. 220).

ويعرف نظام المعلومات الإدارية (MIS) أيضًا بأنه: تكامل منظم لتقنيات الأجهزة والبرامج والبيانات والعمليات والعناصر البشرية المصممة لإنتاج معلومات متكاملة وذات صلة ودقيقة ومفيدة في الوقت المناسب لأغراض صنع القرار (Bidgoli, 2021, p. 9).

ويعرف الباحثون نظم المعلومات الإدارية بأنها مجموعة من النظم الفرعية والمكونات المترابطة التي تهدف إلى توافر معلومات محددة تخدم المستويات الإدارية على هيئة تقارير دورية بهدف دعم عملية القرارات الإدارية المناسبة.

أهمية نظم المعلومات الإدارية:

تزايدت أهمية نظم المعلومات الإدارية في جميع المنظمات على الرغم من اختلاف أنشطتها ومهامها، ويمكن تلخيص أهمية نظم المعلومات الإدارية فيما يلي (Berdik et al. 2021; Laudon, K. & Laudon, J. 2017):

- 1- تحسين العمليات باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك بتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والابتكار وخدمة العملاء.
- 2- زيادة في الأنظمة التي تدعم التعاون والعمل الجماعي بين أفراد المنظمة، مما يُحدث فرقاً في قدرة المنظمة على الابتكار وزيادة العائدات.
- 3- تنظيم أنشطة العمل التي تستخدم المعلومات للعمل بكفاءة وتعزيز أداء المنظمة.
- 4- التأكيد على الابتكار من خلال ممارسات وتقنيات تزيد من معدل العمل وجودته.
- 5- تُوفر نظم المعلومات الإدارية إجابات عن الأسئلة الروتينية والإجراءات المحددة مسبقاً.

أبعاد نظم المعلومات الإدارية:

حتى تؤدي المنظمات دورها بكفاءة وفعالية لا بُدَّ من توافر عوامل عدة تسهم في تطبيق نظم المعلومات الإدارية، وتتلخص فيما يلي بالأبعاد التالية التي ذكرها (بوشوشة، 2018؛ Laudon, K. & Laudon, J. 2017; Laudon et al. 2024):

- 1- المكونات المادية: تتضمن كل الأجهزة والمكونات المادية والمواد المستخدمة في معالجة البيانات.
- 2- البرمجيات: هي الأنظمة التي تعمل على تشغيل الأجهزة والبيانات والمعلومات وتحدد العمليات التي ستؤديها الأجهزة.

- 3- **قواعد البيانات:** وهي برمجيات حاسوبية مسؤولة عن تنظيم وإدارة البيانات في الشركة، بحيث يمكن الوصول إليها واستخدامها بكفاءة.
- 4- **الشبكات:** مختلف المكونات المادية والبرمجيات التي تربط تلك المكونات بحيث تسمح بتحويل البيانات من مكان إلى آخر.
- 5- **الموارد البشرية:** وهم الموارد البشرية الذين يمتلكون الكفاءة لإدارة نظم المعلومات الإدارية.

التهرب الضريبي:

مفهوم التهرب الضريبي:

تتمثل ظاهرة التهرب الضريبي في قيام بعض المكلفين بمحاولة التهرب من الأنظمة الضريبية، والهدف هو تجنب دفع الضرائب أو تقليل المبلغ المستحق عن طريق زيادة النفقات بشكل مفرط أو تقليل الدخل. وهذه ظاهرة عالمية (آل حمودة، 2018) كما مكتوب في مصبح، (2022).

ويعتد التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف دول العالم، وبحسب عدة تقارير فقد بلغ حجم التهرب الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017م لأكثر من خمسين شركة منها أبل ومايكروسوفت بلغت (1600) مليار دولار، وفي الاتحاد الأوروبي يصل إجمالي التهرب إلى (946.5) مليار دولار. كما تفوق نسبة التهرب الضريبي في الاقتصاديات النامية بخمسة أضعاف التحصيل الضريبي لضعف البيانات والاعتماد على الطرائق التقليدية (Omodero, 2019).

واليمين ليست بمنأى عما يحدث من تهرب ضريبي في دول العالم؛ إذ أشارت بعض التقارير إلى أن نسبة التهرب الضريبي تفوق (75%) من الإيرادات الضريبية، وأن الضريبة المحصلة هي (20%) فقط؛ أي إن (80%) هي نسبة ضائعة (السريحي، 2020).

ويشير مفهوم التهرب الضريبي إلى عدم إقرار المكلف بدفع الضريبة بأي وسيلة كانت، ويشمل مختلف أنواع الضرائب، سواء كانت ضرائب مباشرة تضاف على

الاستهلاك، مثل: ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة، أو ضرائب غير مباشرة، مثل: ضريبة الدخل، كما تعد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية من أهم أنواع الضرائب وأوسعها نطاقاً؛ كونها تشمل أي نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي أو مهني. وتفرض على صافي أرباح المكلف وفق الإقرار الضريبي الموثق والمصادق من قبل محاسب قانوني، ويتم التأكد من استيفاء الشروط القانونية وسلامة القوائم المالية للإقرار من قبل الإدارة الضريبية (Korolo, A. & Korolo, E. 2023). وهناك تعريفات عدة للتهرب الضريبي نذكر منها ما يأتي:

التهرب الضريبي "هو عملية تجنب الدفع الكامل للضرائب المستحقة بطريقة غير قانونية أو غير أخلاقية، من خلال الإخفاء، أو التضليل، أو تقديم معلومات زائفة، أو تحويل الأموال إلى دول أخرى بغرض تجنب الضرائب" (Wiafe et al., 2024).
وُعرف التهرب الضريبي أيضاً بأنه: "قدرة المكلف على التخلص من دفع الضريبة المترتبة عليه جزئياً أو كلياً، من خلال اتباع أساليب وأعمال تخالف نصوص القانون بشكل صريح" (حمائل، 2023، ص. 42).

ويعني التهرب الضريبي: "تمكن المكلف من التخلص من الالتزام بتأدية الضريبة عن طريق امتناعه عن القيام بالأعمال أو التصرفات التي توجب فرض الضرائب عليها. ومثال ذلك: امتناع المكلف عن استهلاك السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة، أو الانصراف عن توظيف الأموال في النشاطات التجارية والصناعية الخاضعة للضرائب والتوجه للقيام بالنشاطات التي قصد المشرع إعفائه من الضريبة" (لطفى، 2023، ص. 223).

ويعرف التهرب الضريبي أيضاً بأنه: "عدم تمويل الخزينة العامة للحكومة من تحصيل ضرائبها المفروضة على المكلفين، وذلك من خلال عدم الالتزام بدفعها بطرائق وأساليب احتيالية من أجل التخلص منها" (خشيف، 2022، ص. 75).

ويعرف خبراء الميزانية التهرب الضريبي بأنه "مَسَاعٌ أو جهود أو محاولات يقوم بها المكلف للتخلص من كل أو جزء من التزاماته القانونية بأداء الضريبة المستحقة عليه" (وهبه، 2010، ص. 4).

ومن هذه التعاريف نستخلص أن التهرب الضريبي هو التخلي عن دفع الضريبة بصفة جزئية أو كلية من خلال استغلال الثغرات القانونية مما يؤثر سلبيًا في خزينة الدولة المالية.

ويُعرف الباحثون التهرب الضريبي: بأنه إخفاء متعمد من قبل المكلفين لأي نشاط أو دخل خاضع للضريبة باستخدام وسائل مشروعة كأن يستغل الثغرات الموجودة في القانون، أو غير مشروعة، وذلك لتجنب أو تخفيض دفع الضرائب.

أنواع التهرب الضريبي:

يوجد ثلاثة أنواع للتهرب الضريبي، هي (Saxunova & Szarkova, 2018):

1- التهرب الضريبي: القائم على مخالفة غير مشروعة تتم من خلال مخالفة

النصوص التشريعية. ويقسم التهرب الضريبي إلى (جمعة، 2005):

أ. الإخفاء المادي، ويكون ذلك بإخفاء الشيء الخاضع للضريبة.

ب. تضخيم بعض المصاريف والأعباء القابلة للتزليل من أرباح المهنة.

ج. إغفال ذكر بعض العمليات والصفقات العامة.

د. التكيف الخاطئ: وهذا يهدف إلى تمويه واقعة فعلية وراء وضعية قانونية

ظاهرة.

2- الغش الضريبي: وهو أن يحاول المكلف إخفاء مصادر الدخل عن أعين

الموظفين المختصين أو كتمان جزء منه عمدًا أو قد يتم من خلال جهل أو عدم

علم المكلف بالنصوص وبالشرائع.

3- التجنب الضريبي: ويعرفه Martinez بأنه "فن تقادي الوقوع في مجال جاذبية

القانون الجبائي" (بوزيد، 2015، ص120). إذ يتجنب المكلف تحمل الضريبة أو

الالتزام بها دون مخالفة أحكام التشريعات الضريبية، ويتمثل بتنظيم مصادر دخله

وتتم باللجوء إلى ثغرة موجودة في النصوص التشريعية القانونية. وهناك أساليب

عدة للتجنب الضريبي تمكن المكلف من التخلص من الضريبة دون مخالفة

القانون، وهي (صالح، 2019):

أ. الامتناع: هذه هي أسهل طريقة لتجنب الضرائب، خاصة عن طريق تجنب الأنشطة أو السلوكيات الخاضعة للضريبة، ومثال ذلك: امتناع الشخص عن استهلاك سلعة ما خاضعة لضريبة مرتفعة.

ب. الإحلال: يتمثل الإحلال في أن المكلف يوظف أمواله في أنشطة أخرى تكون معفاة أو مفروضة عليها ضريبة أقل.

ج. الاستفادة من الثغرات القانونية: قد يحتوي قانون الضرائب على ثغرات تسمح لدافع الضريبة بالاستفادة من ذلك، وتنشأ هذه الثغرات من عدم أحكام هذه النصوص التي تجعل هذا المكلف يحصل على أرباح دون الخضوع للضريبة المقدرة على مثل هذه الأرباح.

ولا يختلف مفهوم التهرب الضريبي كثيراً عن مفهوم التجنب الضريبي، بل على العكس من ذلك، فهما يشتركان في عدد من النقاط المشتركة، والأهم من ذلك أن كليهما يهدفان إلى تقليل مبلغ الضريبة قدر الإمكان، وعلى الرغم من أنهما مشتركان في عدد من الجوانب، فإن كلاً من التهرب الضريبي والتجنب الضريبي يختلفان في نواح أساسية وجوهريّة؛ أي إن التهرب الضريبي غير قانوني من الناحية القانونية ويعد جريمة يعاقب عليه القانون، في حين أن التجنب الضريبي لا يعد جريمة ولا تتم ملاحقة مرتكبيه (صالح، 2019).

أسباب التهرب الضريبي:

على الرغم من أن التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة على نطاق واسع، فإن نطاقه يختلف بشكل واضح من دولة لأخرى، وإن كان السبب الظاهر هو رغبة دافع الضرائب في الاحتفاظ بأمواله وعدم تسليمها للدولة، إلا أن دوافع دافع الضرائب لمثل هذا السلوك وقدرته على تحقيق هذه الرغبة يعتمد عدداً من الأسباب (صالح، 2019)، ومن أهم أسباب التهرب الضريبي ما يلي:

1- الأسباب الأخلاقية:

وتتعلق بعوامل نفسية وأخلاقية وظروف تاريخية وهي ضعف الوعي الضريبي والمستوى الأخلاقية وغياب الضمير عند المكلفين، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة، مثل:

الاعتقاد بأن المكلف يدفع للدولة أكثر مما يستفيد منها، وأن الدولة تسيء استخدام الأموال العامة، وشعوره بثقل العبء الضريبي عند ارتفاع الضريبة أو تعددها أيا كان التبرير لفرض الضريبة إلا أن الفرد محب لماله وحريص عليه، وهذا يرجع لعامل نفسي مغروس في طبيعة الإنسان، وزاد هذا الشعور أن الضرائب في العصور القديمة كانت تتصف بالظلم، وأقصى وسائل الإكراه في تحصيلها مما دفع آدم سميث إلى قول: "ليس أثقل على نفوس الناس من جابي الضرائب"، فالظروف التاريخية التي صاحبت فرض الضرائب أثرت تأثيراً كبيراً في ترك الانطباع بالكراهية للضرائب من قبل الأفراد وخاصة في دول العالم الثالث (Huff, 2022؛ خشيف، 2022).

2- الأسباب التشريعية:

إن النصوص القانونية هي الأساس الذي يحدد فرض الضريبة والدخول والأشخاص الخاضعين لها، ولهذا هناك عوامل تشريعية عدة يمكن أن تولد حالة التهرب الضريبي أو تساعد على اتساعها، وقد نجدها في تعقيد في التشريعات الضريبية، مثل: عدم دقة النصوص القانونية وانعدام الاستقرار القانوني وضعف الجزاءات الضريبية، أو الازدواج الضريبي (قوانين الإعفاءات والتخفيضات)، كما هو الحال في الدول النامية، كل ذلك يساعد المكلف على إيجاد ثغرات ينفذ منها للتخلص من دفع الضريبة (البرعي، 2017؛ Mughal, 2012).

3- الأسباب الإدارية والفنية:

الإدارة الجبائية هي أداة تنفيذ النظام الضريبي وتطبيق الرقابة الجبائية على المكلفين بها، إضافة إلى كونها تعد الجهاز الفني والإداري الذي يتولى مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي؛ ولذا فإن عدم توافر العناصر الفنية والإدارية اللازمة والقادرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام القوانين، وعدم نزاهة كوادرها، وعدم توافر الرقابة التي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف المخالفات سهلت من التهرب الضريبي؛ لأنها تعتمد مدى كفاءة وفعالية الإدارة الجبائية في القيام بمهامها (البرعي، 2017)، ومن بين الأسباب المتعلقة بالإدارة الجبائية ما يلي (Boakye & Anaman, 2018):

- أ. نقص ومحدودية الوسائل المادية المستعملة في الإدارة الجبائية نظراً لانعدام الأجهزة الحديثة وأجهزة الإعلام الآلي التي تساعد على الحصول على المعلومات الجبائية.
- ب. ضعف الرقابة المستخدمة من طرف الإدارة الجبائية نظراً لقلّة اليد العاملة المخصصة لذلك مقارنة بالعدد الهائل والمتزايد من الملفات التي هي في حاجة للمراقبة الجبائية.
- ج. انعدام الاتصال بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة مما يجعلهم بعيدين كل البعد عن التعديلات التي قد تطرأ على وضعيتهم الجبائية، وربما يقومون بمخالفتها دون العلم بذلك.
- د. كثرة الإجراءات الإدارية وتعقدها مما يعرقل إجراءاتها بالنسبة للمكلفين بالإدارة في حد ذاتها، وهو ما يؤدي إلى خلق شعور بالكراهية للإدارة الجبائية من طرف المكلفين.
- هـ. انعدام وسائل النقل التي يتم من خلالها الوصول إلى المكلفين، إضافة إلى ضعف الرواتب والأجور وقلّة الحوافز الممنوحة للموظفين.

4- الأسباب السياسية:

للسياسة التي تتبعها الدولة دور مهم في التهرب الضريبي؛ إذ يرتفع التهرب الضريبي كلما ساد المجتمع حالة من السخط العام على الضرائب وزادت الشكوى من عدم إنفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة، أو عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية، أما إذا أنفقت الدولة حصيلة الضرائب في وجوه نافعة فإن الأفراد يشعرون أنه ما يدفعونه يعود عليهم بالفائدة، ومن ثم يقل تهربهم من الضرائب المفروضة (مومني والصوص، 2021؛ بوزيد، 2015).

5- الأسباب الاقتصادية:

يمكن للمكلف بدفع الضريبة أن يتساءل هل ما يدفعه من ضريبة ممكن أن يعود عليه بفائدة اقتصادية؟ وهل يمكن أن تنفعه بشكل خاص؟ فكلما زادت نسبة الضرائب

المفروضة وقلَّ نفعها على المكلف زاد المكلف من تهريبه؛ لأن عدم دفع الضريبة يجعل دخله أكثر، ومن جانب آخر كلما كانت حالة المكلف المادية جيدة فإنه يميل إلى دفع الضريبة من أجل الابتعاد عن الخطر، أما إذا كانت حالته الاقتصادية ضعيفة فإنه يميل إلى التهرب؛ لأن الضريبة تقطع جزءاً كبيراً من دخله (نقال، 2018؛ خشيف، 2022).

6- الأسباب الاجتماعية:

وتتمثل نظرة المجتمع في بعض المجتمعات العربية إلى المتهرب نظرة إعجاب، وتسامح الرأي العام معه من دفع الضريبة، اعتباره ذكياً ماهراً كون أن سرقة الخزانة العامة للدولة -في نظرهم- عن طريق التهرب الضريبي لا تعد سرقة على عكس الحال في المجتمعات الأوروبية التي تسعى للوفاء بالتزاماتها الضريبية احتراماً منها بضرورة الإسهام في تحمل الأعباء المالية (نقال، 2018؛ السعد والسحيمي، 2022).

أساليب التهرب الضريبي:

يتبع المكلفون طرائق عدة للتهرب من دفع الضريبة نذكر منها الآتي:

1- التهرب عن طريق التحايل المادي: وهو إخفاء احتيالي لحقيقة مادية من قبل دافع الضريبة، ويتمثل في عدم التصريح القانوني لبعض المنتجات أو السلع أو الربح أو جزء من المواد الداخلة في حساب الضريبة المستقطعة، ويتم هذا التحايل بطريقة غير قانونية تخلق اقتصاداً غير مشروع، سواء كان إخفاءً جزئياً أو إخفاءً كلياً أو كليهما معاً (بومعرافي، 2020).

2- التهرب عن طريق التحايل القانوني: عرفه (Lederman 2019, p. 6) بأنه العملية التي من خلالها يتم خلق وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية، ويعد الأكثر استعمالاً وشيوعاً من أشكاله ما يأتي:

- الإخفاء عن طريق العمليات الوهمية: ويستعمل غالباً من طرف المكلف في مجال الرسوم على القيمة المضافة، وتمثل في إنشاء فواتير مزيفة لعمليات البيع والشراء.

- الإخفاء عن طريق التلاعب في تكييف الحالات القانونية: ويتمثل هذا الإخفاء بتزييف المكلف لحالة قانونية خاضعة للخرينة إلى وضعية أخرى محل إعفاء، ومن أمثله: تغيير عقد البيع بجعله عقد هبة لتفادي دفع الضرائب.

3- التهرب عن طريق التحايل المحاسبي: وذلك بلجوء المكلف إلى تقديم إقرار ضريبي استناداً إلى دفاتر وسجلات وحسابات مصطنعة مخالفة للدفاتر والسجلات الحقيقية، بهدف التقليل من الإيرادات وزيادة النفقات (Lederman, 2019):

- تخفيض الإيرادات: يتم تخفيض سعر بيع السلع والخدمات كل ما أمكن ذلك، فسهولة تزوير الفواتير تسهل هذه العملية إلى حد كبير، ويلجأ إلى هذه الطريقة مستوردو السلع حيث الكمية المستوردة موثقة لدى المالية في بياناتهم بحيث يعتمد على التصريح بأرباح أقل من الأرباح التي حققها، ويقوم بتخفيض الوعاء الضريبي وإخفاء رقم أعماله.
- تضخيم التكاليف: يتم زيادة تكاليف المواد والمستلزمات السلعية أو النفقات الإدارية أو زيادة نسبة الهدر والتلف، وذلك بقصد تقليص الأرباح الظاهرة، ومن ثم سداد ضرائب أقل.

آثار التهرب الضريبي:

يؤدي التهرب الضريبي إلى تدني مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، إذ تتلقى الدولة دخلاً من الضرائب لتمويل المشاريع العامة مثل: الطرق والمدارس والمستشفيات والخدمات الحكومية الأخرى، وإذا قل الدخل الضريبي بسبب التهرب فإن الدولة لن تتمكن من تقديم هذه الخدمات بالشكل المطلوب (McGee & Achim, 2024).

ويمكن تصنيف الآثار التي تترتب على التهرب الضريبي إلى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة:

الآثار المباشرة:

- 1- **تدني مستوى الخدمات الحكومية:** تعد الضرائب أحد المصادر الرئيسية للحكومات لتمويل ميزانياتها وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وإذا قل الدخل الضريبي بسبب التهرب فإن ذلك يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات الحكومية المتاحة للمواطنين (Bani-Mustafa et al., 2024).
- 2- **ضعف المنافسة:** يؤدي التهرب الضريبي إلى ضعف المنافسة العادلة بين الشركات، إذ يتمكن المتهربون من تقديم خدمات ومنتجات بأسعار أقل من المنافسين الذين يدفعون الضرائب بشكل صحيح، مما يؤدي إلى تشويه السوق وعدم تحقيق المنافسة العادلة؛ لذلك تحاول الدول بشكل عام الحد من التهرب الضريبي من خلال تشديد الرقابة والإجراءات القانونية المناسبة وتطوير أنظمة الضرائب وتبسيطها وتوعية المجتمع بأهمية دفع الضرائب والالتزام بالقوانين المتعلقة بالضرائب (Fernandez-Bastidas, 2023).
- 3- **تدني مستوى الاستثمارات:** يمكن أن يؤدي التهرب الضريبي إلى تدني مستوى الاستثمارات، إذ تعتمد الشركات المستثمرة على استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية والحكومية في الدول التي تعمل فيها، وإذا كان هناك تهرب ضريبي فإن ذلك يشكل عامل عدم استقرار في البيئة الاقتصادية، ويقلل من الاستثمارات المتاحة (Ha & Feng, 2021).

الآثار غير المباشرة:

- 1- **زيادة العبء الضريبي على المواطنين:** يؤدي التهرب الضريبي إلى زيادة العبء الضريبي على المواطنين الذين يدفعون الضرائب بشكل صحيح، إذ يتم تحميلهم بجزء من الضريبة الذي يجب على المتهربين دفعها (Agusti & Rahman, 2023).
- 2- **تدهور الاقتصاد الوطني:** والخسارة التي يحدثها التهرب الضريبي للخزينة العمومية المتمثلة في نقص إيراداتها لا يسمح بتشجيع الادخار العام، وعليه

يتعذر على الدولة القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية الاقتصادية، فانخفاض معدل الادخار العام ينعكس بدوره على تحقيق الاستثمارات المبرمجة والمخطط لها من قبل الدولة في مختلف الميادين (مومني والصوص، 2021).

ويرى الباحثون أن التهرب الضريبي ظاهرة عالمية؛ إذ تعاني منها أغلب الدول في العالم، سواء المتقدمة أو النامية، وتستخدم هذه الدول طرائق وأساليب مختلفة لمعالجتها والحد منها، وأهم هذه الطرائق هو صياغة القوانين الضريبية بشكل محكم وزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين وتشديد الرقابة وتطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد المالي والإداري. وفي محاولة هذه الدول تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل كلي قامت الحكومات باتخاذ التدابير لإعادة إصلاح الهيكل الإداري الذي كان يعاني من ثغرات ونقاط ضعف استغلها بعض المكلفين لعمليات التهرب الضريبي، والتهرب الضريبي له تأثير مباشر في الخزينة العامة للدولة، فهو يؤدي إلى تشوهات اقتصادية خطيرة. إن التهرب الضريبي هو محاولة المكلف الخاضع للضريبة بعدم التزامه بواجباته أمام الدولة من خلال عدم دفعه الضريبة كلياً أو جزئياً متبعاً أساليب وطرائق مخالفة للقانون تحمل في طياتها طابع الاحتيال والغش (Nasrah, 2024).

الدراسات السابقة:

- دراسة الحرازي (2023) والتي هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بأهم العناصر المتعلقة بالنظام الضريبي من حيث مفهومه ومزاياه وخصائصه ومحاولات إصلاحه في الجمهورية اليمنية، واستعراض أهم الإحصاءات والبيانات الدولية واليمنية بالذات، واعتمدت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام الضريبي يرتبط بمدى تطور النظام الاقتصادي في الدولة، وبتأثير التعديلات المتكررة على القوانين الضريبية في اليمن على استقرار النظام الضريبي فيها، وتدني نسبة إسهام الضرائب في الناتج المحلي اليمني، يدل على الخلل الذي يعاني منه النظام الضريبي فيها.

- بينما هدفت دراسة ميداني وعبيد (2023) إلى معرفة دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع موظفيها وعددهم (200)، واختيرت العينة بالطريقة العشوائية البسيطة بلغت (132) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن درجة تطبيق أبعاد الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة بناء على إجابات موظفيها، ومحور وجود أنظمة معلومات محوسبة متطورة فيها كانت متوسطة، أما محور التهرب الضريبي فكانت نتيجته متوسطة، وتبين وجود دور لأبعاد الحوكمة الضريبية واستخدامها لأنظمة المعلومات المحوسبة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية. لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية والمستلزمات البرمجية والمستلزمات البشرية والمستلزمات التنظيمية) أثر في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من خلال تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية.

- وهدفت الدراسة (Uyar et al. (2021 إلى اختبار العلاقة بين رقمنة الخدمات الحكومية والحد من التهرب الضريبي من خلال تأثير نظم المعلومات والاتصالات. وتغطي عينة الدراسة السنوات ما بين 2006-2017، وتحتوي على (1677) بياناً وتقاريرًا من عدد من البلدان. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الكمية، وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع عوامل رقمنة الخدمات الحكومية المدى الطويل تؤديه دورًا مهمًا في الحد من التهرب الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، تعزز نظم المعلومات والاتصالات العلاقة بين رقمنة الخدمات الحكومية والحد من التهرب الضريبي بشكل إيجابي؛ وأن رقمنة الخدمات الحكومية لها تأثير أعلى في الحد من التهرب الضريبي في البلدان التي تعتمد نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- أما دراسة السريحي (2020) هدفت إلى تحديد أثر مصداقية الإقرار الضريبي في الحد من التهرب الضريبي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالجمهورية اليمنية، وتم الاعتماد على التقارير الدورية للوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين للسنوات (2010-2013م)، تتكون عينة هذه الدراسة من (402) من دافعي الضرائب الذين قدموا إقرارات ضريبية بين عامي (2010 و 2013م). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى أن موثوقية الإقرارات الضريبية تساعد على الحد من التهرب الضريبي المتعلق بضريبة الدخل التجاري والصناعي في الجمهورية اليمنية، وأن موثوقية الدخل الفعلي للمكلفين في إقراراتهم الضريبية والتزامهم بالإفصاح يعد من أهم عوامل الحد من التهرب الضريبي.
- ودراسة مراد (2020) هدفت إلى معرفة أثر كفاءة نظم المعلومات الإدارية في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على المصلحة الإقليمية في الجنوب، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة لجمع البيانات، وكانت عينة الدراسة مكونة من (79) مفردة في (8) شركات، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين نظم المعلومات الإدارية والحد من التهرب الضريبي، وأن هناك دور لنظم المعلومات الإدارية بأبعادها (البرمجيات وقواعد البيانات/المعلومات والموارد البشرية والشبكات/ الاتصالات) في الحد من التهرب الضريبي.
- بينما دراسة مومني والصوص (2020) هدفت إلى اختبار دور كل من خصائص النظام المحاسبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية واستخدامه وملائمة الموارد البشرية له في الحد من التهرب الضريبي، وتم استخدام الاستبانة أداة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من مدققي مديرية التجاري الثاني البالغ عددهم (39) مدققاً، وكانت عينة الدراسة مسحية إذ شملت كافة المجتمع، وخلصت الدراسة إلى وجود دور متوسط الدرجة لخصائص النظام المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، ووجود دور مرتفع الدرجة لاستخدام النظام المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية،

ووجود دور متوسط الدرجة لملاءمة الموارد البشرية للنظام المحوسب في الحد من التهرب الضريبي.

- وهدفت دراسة Altarwneh et al. (2015) إلى معرفة دور أنظمة معلومات الحاسوب في الحد من التهرب الضريبي في الشركات الأردنية. وتكون مجتمع الدراسة من موظفي دائرة الضرائب في الأردن، وكانت العينة تحتوي على جميع موظفي دائرة الضرائب في كل من: الكرك وعمان والطفيلة والزرقاء، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وكانت الاستبانة هي الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وتم توزيع استبانة على جميع موظفي هذه الإدارات. وتوصلت الدراسة إلى أنه يتم استخدام نظام المعلومات الحاسوبي في أنظمة ضريبة الدخل بشكل فعال. وأن نظام المعلومات الحاسوبي يزيد من كفاءة إجراءات التحكم التي يوفرها النظام. وكذلك تزيد أتمتة نظام المعلومات المحاسبية من كفاءة جمع الضرائب. وأن هناك تأثيرًا للحوسبة في نظام المعلومات الضريبية في تقدير الدخل المستهدف. وأن نظام المعلومات المحوسبة يعتمد على وجود كوادر بشرية مؤهلة على الأنظمة المحوسبة.

- أما دراسة الربيعي ورشيد (2013) فهدفت إلى معرفة مدى تحقيق نظام المعلومات المطبق في الهيئة العامة للضرائب في العراق، ودوره في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين وموظفي الهيئة العامة للضرائب، وكذلك فروع الهيئة العامة للضرائب، أما عينة الدراسة فتم اختيارها من العاملين في الهيئة العامة للضرائب وبعض الفروع التابعة لها: فرع القادسية وفرع الكرادة، وبلغ أفراد العينة (70) مفردة، وتم توزيع الاستبانة عليهم. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: عدم وجود إستراتيجية واضحة ودائمة وموضوعة في إطار رسمي ملزم لتبني إعداد أنظمة معلومات، كما أن طرائق تخزين البيانات يتم حفظها في سجلات ورقية، وأن أحد أسباب التهرب الضريبي يرتبط بسياسة الأنفاق الحكومي وأوجهه التي قد لا تخلق القناعة الكافية لدى المكلف لتسديد ما عليه من ضريبة سنويًا، وأن الموارد البشرية العاملة في النظام لها تأثير في التهرب الضريبي.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:**منهج الدراسة:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها وفرضياتها ومحاورها.

مجتمع الدراسة وحجم العينة:

يشكل مجتمع الدراسة الحالية كافة الإداريين والموظفين ومأموري الضرائب والمدققين الضريبيين في مكتب ضرائب محافظة تعز البالغ عددهم (218) موظفا وموظفة (بحسب إحصائيات الموارد البشرية في مكتب الضرائب بمدينة تعز 2023).

من أجل الحصول على حجم العينة الصحيح، تم استخدام طريقة عشوائية بسيطة وفقاً لصيغة ستيفن ثامبسون التي بلغت (139) مفردة، واختيرت عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة من جميع المستويات الإدارية في مكتب الضرائب في مدينة تعز الذي شمل الإدارة العامة والفروع الأربعة الداخلية في المدينة، وتم توزيع (139) استبانة، استرد منها (130) استبانة قابلة للتحليل بنسبة (93.23%)، وهي نسبة عالية في البحوث العلمية؛ إذ إن مستوى الاستجابة بين (35 - 50%)، وهي نسبة مقبولة حسب Mellahi & Harris (2016).

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اختيار الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، وقد صممت بقائمة استقصاء آراء مفردات عينة الدراسة، تجاه فقرات محاور الدراسة وأبعادها بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة للموضوع ولمحاور الدراسة وأبعادها كدراسة (حسن، 2021؛ بوشوشة، 2018؛ خشيف، 2022؛ الزعانين، 2015؛ صالح، 2019؛ كاظم، 2013؛ بلحاج وبن كليب، 2019؛ يامين، 2019).

تحليل البيانات ومناقشة النتائج:**خصائص أفراد عينة الدراسة:**

يتضمن هذا الجزء تحليل البيانات الشخصية (العوامل الديموغرافية) لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، الخبرة العلمية)، كما يوضح الجدول التالي:

جدول 1

التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	105	81
	أنثى	25	19
	الإجمالي	130	100
العمر	أقل من 25 سنة	3	2
	من 25 - 35 سنة	34	26
	من 35 - 45 سنة	52	40
	من 45 - 55 سنة	27	21
	من 55 سنة فأكثر	14	11
	الإجمالي	130	100
المؤهل العلمي	ثانوية	17	13
	دبلوم	28	22
	بكالوريوس	77	59
	ماجستير	4	3
	أخرى	4	3
	الإجمالي	130	100%
المسمى الوظيفي	مدير عام	1	1%
	نائب مدير عام	4	3%
	مدير إدارة	36	28%
	رئيس قسم	50	38%
	مختص	23	18%
	أخرى	16	12%
	الإجمالي	130	100%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	15%
	من 5 - 10 سنوات	28	22%
	من 10 - 15 سنة	25	19%
	من 15 - 20 سنة	22	17%
	من 20 - 25 سنة	11	8%
	من 25 سنة فأكثر	25	19%
	الإجمالي	130	100%

نلاحظ من نتائج الجدول (1) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ذكور وتبلغ نسبتهم (81%) من حجم العينة، ومثلت الإناث (19%) في العينة، فيما توزعت عينة الدراسة بحسب العمر بتفاوت متقارب نسبياً، فكان أغلبهم تتراوح أعمارهم بين (35 - 45) سنة بنسبة (40%) من حجم العينة، يليهم من تتراوح أعمارهم بين (25 - 35) سنة بنسبة (26%)، يليهم من تتراوح أعمارهم بين (45 - 55) سنة بنسبة (21%)، يليهم من تزيد أعمارهم عن (55) سنة بنسبة (11%)، وأخير من تقل أعمارهم عن (25) سنة بنسبة (2%).

أما بالنسبة لتوزيع العينة حسب المؤهل العلمي فإن أغلب أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل بكالوريوس بنسبة (59%) من حجم العينة، يليهم في تمثيل العينة من يحملون مؤهل الدبلوم بنسبة (22%)، يليهم من يحملون مؤهل الثانوية بنسبة (13%)، ثم يليهم من يحملون مؤهل الماجستير بنسبة (3%)، وبالنسبة نفسها لمن يحملون مؤهلات أخرى، مثل: مؤهل دبلوم عالي، فيما توزعت عينة الدراسة بحسب المسمى الوظيفي، فقد كان أغلب أفراد عينة الدراسة رؤساء أقسام الذين تبلغ نسبتهم (38%) من حجم العينة، يليهم مديرو الإدارات بنسبة (28%)، يليهم المختصون بنسبة (18%)، يليهم موظفون بوظائف أخرى بنسبة (12%)، يليهم مديرو العموم ونوابهم بنسبة (4%).

وبالنسبة لتوزيع العينة بحسب سنوات الخبرة فقد كان أغلب أفراد العينة تتراوح خبرتهم بين (5 - 10) سنوات بنسبة (22%)، يليهم من تتراوح خبرتهم (10 - 15)، سنة وكذلك من تزيد خبرتهم عن (25) سنة بالنسبة نفسها (19%)، يليهم من تتراوح خبرتهم بين (15 - 20) سنة بنسبة (17%)، يليهم من تقل خبرتهم عن (5) سنوات بنسبة (15%)، وأخيراً من تتراوح خبرتهم بين (20 - 25) سنة ومثلوا في العينة بنسبة (8%).

نظم المعلومات الإدارية						الحد من التهريب الضريبي					
التباعد	الترميز	Outer Loading	البيانات المركب	Cronbach's معامل الثبات	متوسط التباين المفسر	التباعد	الترميز	Outer Loading	البيانات المركب	Cronbach's معامل الثبات	متوسط التباين المفسر
	n1	0.728									
	n2	0.437									
	n3	0.811									
	n4	0.795									
	n5	0.775									
	n6	0.719									
			0.864	0.809	0.521						

الجدول (2) يوضح نتائج تقييم الصدق التقاربي لفقرات أبعاد أداة الدراسة، ونلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ للثبات والبيانات المركب للأبعاد تتجاوز القيمة (0.7)، مما يشير إلى وجود موثوقية داخلية عالية للأداة المستخدمة في الدراسة، وأن قيم التحميل للفقرات على الأبعاد تتجاوز قيمة (0.4)، وهذا يشير إلى وجود علاقة كبيرة بين الفقرات والمتغير الكامن (البُعد) المراد قياسه، وأن متوسط التباين المفسر للأبعاد يتجاوز قيمة (0.5)، مما يشير إلى أن الأبعاد تفسر أكثر من نصف التباين في البيانات، وهذا يعزز صدق التقارب للأداة.

وبشكل عام يمكن استنتاج أن الأداة المستخدمة في الدراسة تظهر مستوى جيداً من الصدق التقاربي، وهذا يدعم صحة نموذج القياس الذي يستخدم في الدراسة.

الصدق التمييزي (Discriminant Validity).

الصدق التمييزي يعني مدى قدرة فقرات كل بُعد من تمييز بُعدها الذي تنتمي إليه الفقرات، وهذا المقياس يجب أن تكون قيمة الارتباط لكل بُعد مع نفسه أكبر من ارتباطه مع بُعد آخر، والتي يجب أن تتجاوز القيمة (0.60)، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول 3

معامل الصدق التمييزي لأبعاد الدراسة

نظم المعلومات الإدارية					
المكونات المادية	البرمجيات	قواعد المعلومات	الشبكات	الموارد البشرية	الحد من التهرب الضريبي
المكونات المادية	0.864				
البرمجيات	0.823	0.887			
قواعد المعلومات	0.725	0.705	0.825		
الشبكات	0.641	0.689	0.794	0.826	
الموارد البشرية	0.545	0.584	0.602	0.652	0.722
الحد من التهرب الضريبي	0.284	0.311	0.324	0.262	0.448
					0.805

تشير النتائج في الجدول (3) إلى أن جميع أبعاد الدراسة لها القدرة على التمييز فيما بينها من خلال الفقرات التي تمثل كل بُعد، فقد كانت معاملات الصدق التمييزي أعلى من الحد الأدنى لقبول المعاملات (0.60)، وهذا يعني قدرة فقرات كل بُعد على تمثيل بعدها الذي تنتمي إليه، ولهذا استطاعت أداة الدراسة وبحسب آراء المستجيبين أن تحقق أهداف ما وضعت له.

تحليل دور نظم المعلومات الإدارية في الحد من التهرب الضريبي:

هذ الجزء من الدراسة الميدانية يتناول التحليل الاستدلالي للبحث عن دور نظم المعلومات الإدارية في الحد من التهريب الضريبي في مكتب ضرائب تعز، وفي هذا الصدد سيتم التحليل باستخدام أسلوب نمذجة المعادلات البنائية المتمثل بتحليل المتغيرات الكامنة بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS)، لدور نظم المعلومات الإدارية في الحد من التهريب الضريبي في مكتب ضرائب تعز، إذ إن طريقة التحليل بالمربعات الصغرى الجزئية يتم بتقييم نموذج الدراسة من خلال بيانات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

إجراءات بناء المعادلات البنائية:

كفاية حجم العينة: من أجل بناء المعادلات البنائية يجب أن يكون حجم العينة مناسباً. وللتحقق من كفاية حجم العينة تم استخدام اختبار (KMO)، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول 4

نتائج اختبار كفاءة حجم العينة

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.869
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	6679.004
	df	1176
	Sig.	.000

يبين الجدول أعلاه (4) نتائج التحليل العاملي التي أسفرت عن كفاءة حجم العينة بكفاءة عالية لقياس دور نظم المعلومات الإدارية في الحد من التهرب الضريبي في مكتب ضرائب تعز، فقد وصلت قيمة اختبار (KMO) إلى (0.869)، وهي قيمة أكبر من (0.70)، وتقترب من الواحد الصحيح، مما يدل على زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل العاملي، وكذلك نستطيع الحكم على كفاءة حجم العينة، كما يتبين من الجدول (8.4) أن مستوى المعنوية (sig) لاختبار بارتليت (Bartlett) التي بلغت (0.000)، وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني أن مصفوفة الارتباط بين متغيرات العوامل لنظم المعلومات الإدارية والحد من التهرب الضريبي ليست مصفوفة الوحدة، ومن ثم توجد ارتباطات معنوية بين متغيرات العوامل.

اختبار الفرضية:

تم اختبار الفرضيات باستخدام أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية (تحليل المتغيرات الكامنة)، وهي إحدى الطرائق التي تستخدم في تحليل المتغيرات المتعددة، إذ إن المعادلة البنائية تعبر عن نموذج بنائي لأداة الدراسة المستخدمة مناظر للنموذج المعرفي للدراسة، ومن هنا سيتم التحقق من تقييم نموذج الدراسة من خلال عدة مؤشرات معروضة في الجدول (5).

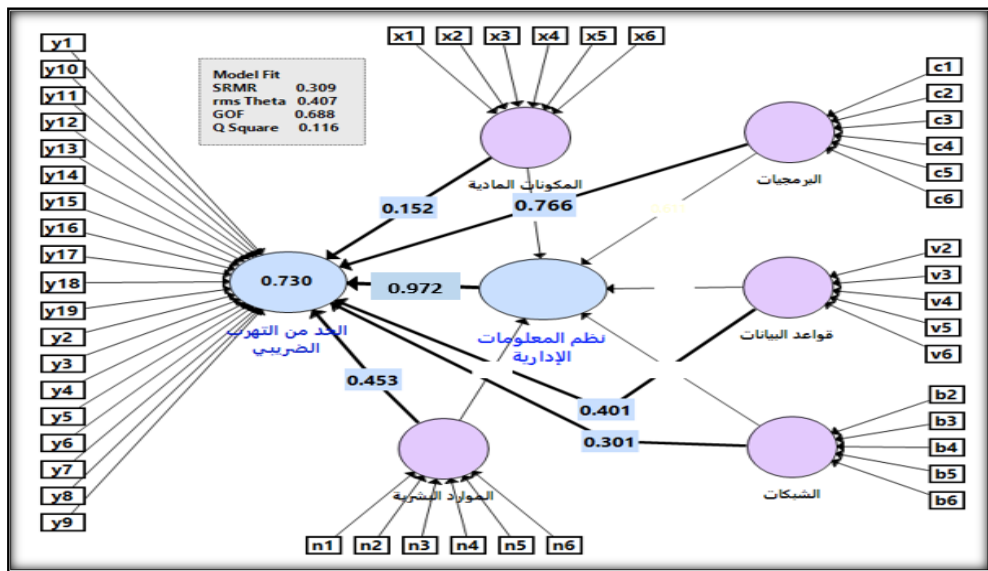
ووفقاً لخطة الدراسة، وبعد اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها، وحساب المتوسطات الحسابية لأبعاد الدراسة نستعرض فيما يلي اختبار الفرضيات:

فرضية الدراسة: لا يوجد دور لنظم المعلومات الإدارية بأبعادها (المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والموارد البشرية) في الحد من التهرب الضريبي في مكتب ضرائب تعز.

تم دراسة العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية والحد من التهرب الضريبي باستخدام المعادلات البنائية، من خلال النموذج التالي:

شكل 4

نموذج المعادلة البنائية لعلاقة نظم المعلومات الإدارية بأبعاده والحد من التهرب الضريبي



إن المعادلة البنائية السابقة في الشكل (2) يجب أن يتمتع بمؤشرات تسمى مؤشرات مطابقة النموذج التي يجب أن تحقق المدى المطلوب لكي يتم الاعتماد عليها في صلاحية النموذج لتقدير التأثيرات للمتغيرات، حيث تدل قيم مؤشرات المطابقة (Model Fit) الموضحة في النموذج أعلاه، أنها حققت مستويات القبول المطلوبة؛ فقد كانت قيم جميع المؤشرات (SRMR – rms_Theta – GOF – Q2) ضمن المدى المقبول مما يدل على مستوى تطابق مقبول للنموذج المفترض مع البيانات الميدانية، وهذا يعني قدرة النموذج المفترض على تفسير علاقة نظم المعلومات الإدارية بأبعاده في الحد من التهرب الضريبي.

جدول 5

مؤشرات العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية بأبعاده والحد من التهرب الضريبي

المتغيرات	معامل المسار Path Coefficients	الانحراف المعياري STDV	قيمة اختبار T	معنوية الاختبار Sig	معامل التحديد R ²	حجم الأثر F ²	النتيجة
نظم المعلومات الإدارية	0.972	0.117	8.308	0.000	0.730	0.905	دور عالي
المكونات المادية	0.152	0.179	0.849	0.000		0.166	دور متوسط
البرمجيات	0.766	0.170	4.504	0.000		0.605	دور عالي
قواعد البيانات	0.401	0.127	3.154	0.000		0.371	دور عالي
الشبكات	0.301	0.130	2.314	0.000		0.315	دور متوسط
الموارد البشرية	0.453	0.094	4.819	0.000		0.530	دور عالي

تبين النتائج في الجدول (5) وبشكل عام العلاقة الارتباطية والتأثيرية لنظم المعلومات الإدارية في الحد من التهرب الضريبي في مكتب ضرائب تعز حسب آراء المستجيبين، إذ نلاحظ أن قيمة معامل المسار (الارتباط) بين محور (نظم المعلومات الإدارية) بصفته متغيراً مستقلاً ومحور (الحد من التهرب الضريبي) متغيراً تابعاً إيجابية قوية من حيث القوة (0.972)، وتدل على وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لنظم المعلومات الإدارية والحد من التهرب الضريبي، كما تشير قيمة معامل حجم الأثر (F2) البالغة (0.905) وهي أكبر من (0.35) إلى أن حجم الأثر الذي تحدثه نظم المعلومات الإدارية بأبعاده في الحد من التهرب الضريبي محل الدراسة أثر عالي، إضافة إلى ذلك يشير معامل التفسير (R2) البالغ قيمته (0.730) إلى أن نظم المعلومات الإدارية بحسب آراء المستجيبين تفسر ما نسبته (73%) من التغيرات التي تحدث في الحد من التهرب الضريبي محل الدراسة.

كما تشير النتائج في الجدول (6) بشكل خاص وبحسب آراء المستجيبين إلى هناك أدوار إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لأبعاد نظم المعلومات الإدارية المدروسة، تتفاوت تلك الأدوار بتفاوت أهمية البعد كما يروونه المستجيبين للحد من التهرب الضريبي، حيث كانت البرمجيات لها الدور الأكبر بمعامل مسار (0.766) كما

أشارت قيمة معامل حجم الأثر (F_2) البالغة (0.605) وهي أكبر من (0.35) إلى أن حجم الأثر الذي تحدثه البرمجيات في الحد من التهرب الضريبي محل الدراسة أثر عالي، يلي ذلك الموارد البشرية بمعامل مسار (0.453) كما أشارت قيمة معامل حجم الأثر (F_2) البالغة (0.530) وهي أكبر من (0.35) إلى أن حجم الأثر الذي تحدثه الموارد البشرية في الحد من التهرب الضريبي محل الدراسة أثر عالي، يلي ذلك قواعد البيانات بمعامل مسار (0.401) كما أشارت قيمة معامل حجم الأثر (F_2) البالغة (0.371) وهي أكبر من (0.35) إلى أن حجم الأثر الذي تحدثه قواعد البيانات في الحد من التهرب الضريبي محل الدراسة أثر عالي، يلي ذلك الشبكات بمعامل مسار (0.301) كما أشارت قيمة معامل حجم الأثر (F_2) البالغة (0.315) وهي واقعة ضمن الفترة (0.15 – 0.35) إلى أن حجم الأثر الذي تحدثه الشبكات في الحد من التهرب الضريبي محل الدراسة أثر متوسط، يلي ذلك في المرتبة الأخير المكونات المادية بمعامل مسار (0.152) كما أشارت قيمة معامل حجم الأثر (F_2) البالغة (0.166) وهي واقعة ضمن الفترة (0.15 – 0.35) إلى أن حجم الأثر الذي تحدثه المكونات المادية في الحد من التهرب الضريبي محل الدراسة أثر متوسط.

مناقشة النتائج:

من الدراسة الميدانية، وتحليل البيانات تبين وجود تأثير إيجابي قوي دال إحصائياً عند (0.05) لنظم المعلومات الإدارية في الحد من التهرب الضريبي، كما بينته قيمة معامل حجم الأثر (F_2) البالغ (0.905)، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مراد (2020)، ونتيجة دراسة (Altarwneh et al. 2015)، ونتيجة دراسة (Uyar et al. 2021)، ونتيجة دراسة الربيعي ورشيد (2013)، ونتيجة دراسة مومني والصوص (2020)، ونتيجة دراسة ميداني وعبيد (2023).

وعند دراسة دور المكونات المادية في الحد من التهرب الضريبي في مكتب ضرائب تعز تبين وجود تأثير إيجابي متوسط دال إحصائياً عند (0.05)، للمكونات المادية في الحد من التهرب الضريبي، كما بينته قيمة معامل حجم الأثر (F^2) البالغ (0.166)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة مراد (2020)، ودراسة ميداني وعبيد (2023). كما

وضحت النتائج أن هناك تأثيرًا إيجابيًا عالٍ للبرمجيات دالًا إحصائيًا عند (0.05)، في الحد من التهرب الضريبي؛ ووجود تأثير إيجابي عالٍ دال إحصائيًا عند (0.05)، كما بينته قيمة معامل حجم الأثر (F^2) البالغ (0.605)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة مراد (2020)، ودراسة ميداني وعبيد (2023). وبينت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي عالي لقواعد البيانات في الحد من التهرب الضريبي دال إحصائيًا عند (0.05)، كما بينته قيمة معامل حجم الأثر (F^2) البالغ (0.371)، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة مراد (2020)، ودراسة ميداني وعبيد (2023). وعند دراسة دور للشبكات في الحد من التهرب الضريبي وجد تأثير إيجابي متوسط للشبكات في الحد من التهرب الضريبي دال إحصائيًا عند (0.05)، كما بينته قيمة معامل حجم الأثر (F^2) البالغ (0.315)، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مراد (2020)، ونتيجة دراسة ميداني وعبيد (2023). وأوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي عالي للموارد البشرية في الحد من التهرب الضريبي دال إحصائيًا عند (0.05)، كما بينته قيمة معامل حجم الأثر (F^2) البالغ (0.530)، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مراد (2020)، ونتيجة دراسة الربيعي ورشيد (2013)، ونتيجة دراسة مومني والصوص (2020)، ونتيجة دراسة ميداني وعبيد (2023)، ونتيجة دراسة Altarwneh et al. 2015.

الاستنتاجات:

بعد مناقشة النتائج خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، وهي كالتالي:

- 1- هناك دور إيجابي متوسط لنظم المعلومات الإدارية في الحد من التهرب الضريبي.
- 2- الضريبي.
- 3- هناك تأثير متوسط لنظم المعلومات الإدارية في الحد من التهرب الضريبي.
- 4- يوجد دور إيجابي ضعيف للمكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات في الحد من التهرب الضريبي
- 5- يوجد تأثير ضعيف للمكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات في الحد من التهرب الضريبي.

- 6- يوجد دور إيجابي متوسط للموارد البشرية في الحد من التهرب الضريبي.
- 7- يوجد تأثير متوسط للموارد البشرية في الحد من التهرب الضريبي.
- 8- يظهر بوضوح توافر عالٍ للمكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والموارد البشرية في مكتب ضرائب تعز.
- 9- عدم توافر وسائل الحد من التهرب الضريبي في مكتب الضرائب في تعز.

التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة توصي الدراسة بالآتي:
- 1- أن تعمل الحكومة وقيادة وزارة المالية على تبني نظام معلومات موحد لجميع مكاتب مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية.
 - 2- تدريب وتطوير الكوادر الفنية في مكتب ضرائب تعز على استخدام نظم المعلومات والتعامل مع جوانبها المختلفة.
 - 3- استقطاب كوادر مؤهلة في الإحصاء والمعلوماتية في مكتب ضرائب تعز وفروعه.
 - 4- الاهتمام بتزويد مكتب الضرائب وفروعه بالمكونات المادية لنظم المعلومات.
 - 5- تعزيز الشبكات في المكتب وربط الفروع المختلفة بمكتب ضرائب تعز بشبكة داخلية واحدة بحيث يمكنها من الارتباط بالشبكة الموحدة لمكتب ضرائب محافظة تعز؛ في حال تم عمل شبكة موحدة في الجمهورية.
 - 6- الاهتمام بتطوير وتحديث البرمجيات في نظم وأجهزة المكتب وفروعه.
 - 7- إنشاء قواعد بيانات محدثة لمكتب الضرائب لأن قواعد البيانات الحالية لا تتناسب وكمية الأعمال في المكتب.
 - 8- بناء نظام رقابي فعال يأخذ على عاتقه عدالة تطبيق القوانين واللوائح الضريبية على المكلفين كافة دون تحيز بما يضمن حقوق المكلف والسلطة المالية على السواء.

- 9- إقامة ورشة لإعادة بناء وتحديث نظم المعلومات الإدارية في المكتب قادر على متابعة قضايا التهرب الضريبي.
- 10- تحسين أنظمة المعلومات الإدارية في المكتب لتكون قادرة على متابعة قضايا التهرب الضريبي.
- 11- ربط جميع المكلفين في نطاق عمل المكتب وفروعه بقواعد بيانات المكتب ليسهل عملية الرقابة على المكلفين.
- 12- توفير كافة وسائل مكافحة التهرب من التجهيزات والآليات والإجراءات مع تشديد العقوبات ومضاعفة الغرامات.
- 13- نشر ثقافة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق برامج إعلامية معينة ومدرسة، حتى تصبح ممارسة التهرب الضريبي محل إدانات أخلاقية على مستوى اجتماعي واسع.
- 14- إجراء دراسة لمعرفة العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي في الجمهورية
- 15- اليمنية.
- 16- القيام بدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة في تحفيز المكلفين بدفع الضرائب.

المراجع

أولاً المراجع العربية:

- أبو علي، أمين محمد. (2020). دور نظم المعلومات في بناء المنظمات الذكية دراسة تطبيقية على مصلحة الجمارك اليمنية (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا.
- البرعي، السيدة عبد المنعم. (2017). التهرب الضريبي وأثره على الاقتصاد الوطني دراسة فقهية اقتصادية مقارنة. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 29(32)، 1-63. doi: [10.21608/jlr.2017.29999](https://doi.org/10.21608/jlr.2017.29999).

- بلحاج، فوزي علي، وبن كليب، محسن محمد. (2019). دور نظم المعلومات الإدارية في تطوير الأداء الوظيفي: دراسة ميدانية على موظفي الشركة العربية اليمنية للإسمنت المحدودة. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 3(13)، 47-94.
- بوزيد، سفيان. (2015). التهرب الضريبي: مفهوم وقياس. *مجلة المالية والأسواق*، 2(1)، 118-150.
- بوشوشة، هبة. (2018). دور نظم المعلومات الإدارية في تحقيق الجودة الشاملة داخل المؤسسة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي.
- بولحبال، فاطمة الزهراء. وبوسلمة، حكيمة. (2023). دور التدقيق الخارجي في مكافحة جريمة التهرب الضريبي: دراسة تحليلية لمجموعة من تقارير محافظ الحسابات. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*، 17(4)، 26-55.
- بومعرافي، أميمة. (2020). أثر تطبيق المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- تقال، هادي زاهر أسعد. (2018). أثر توجهات المكلف نحو التهرب الضريبي على محددات رضاه عن نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
- جمعة، محمد. (2005). التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة في مدينة جنين (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية- نابلس.
- الحراري، محمد علي عوض. (2023). واقع النظام الضريبي والإصلاحات الضريبية في الجمهورية اليمنية. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 75(10)، 119-161.

- حسن، احمد إبراهيم. (2021). دور نظم معلومات الموارد البشرية في زيادة فاعلية أداء الموارد البشرية بالمنظمات الحكومية بالتطبيق على مصلحة الضرائب على الدخل. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، 7 (11)، الجزء الثاني، 497-516.
- حمائل، إياد صالح. (2023). *التهرب الضريبي في سورية مع استعراض تجارب الدول الأخرى في الحد من التهرب الضريبي* (رسالة ماجستير غير منشورة). المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق.
- خشيف، عبدالامير صبار (2022). أثر الاعفاءات الضريبية في الحد من التهرب الضريبي. *مجلة وارث العلمية*، 4 (10)، 69-82.
- دعباس، جهاد محمد. (2022). أثر الوعي الضريبي على الحد من التهرب الضريبي: دراسة ميدانية طبقت على دافعي ضريبة الدخل في مدينة طولكرم. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، 10 (3)، 78-96.
- الربيعي، خلود هادي عبود، ورشيد، أرشد مكي. (2013). *تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي*. *مجلة دراسات محاسبية ومالية، الفصل الثالث*، 8 (24)، 278-317.
- الزعانين، رمز محمد. (2015). *دور نظم المعلومات الإدارية في تعزيز الحوكمة الإدارية في وزارة التربية والتعليم العالي- بغزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة.
- السريحي، سلطان علي. (2020). أثر مصداقية الإقرار الضريبي في الحد من التهرب الضريبي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالجمهورية اليمنية. *مجلة الدراسات الاجتماعية*، 26 (3)، 117-136.
- السعد، صالح بن عبدالرحمن، والسحيمي، مالك بن راشد. (2022). *التهرب الضريبي في المملكة العربية السعودية الأسباب، وطرق العلاج: دراسة ميدانية*. *مجلة الديوان العام للمحاسبة*، 3 (3)، 3-92.

- صالح، احمد اسماعيل محمد. (2019). دور السلطة المالية في الحدي من التهرب الضريبي: بحث استطلاعي لآراء عينة من المختصين في دوائر ضريبة الدخل في محافظتي اربيل ودهوك. *المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز*، 8(2)، 222-240.
- الصادق، جعوان. (2002). *إشكالية التهرب الضريبي في المغرب (أطروحة دكتوراه غير منشورة)*. كلية العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس.
- كاظم، محمد جواد. (2013). *تأثير نظم المعلومات الإدارية (MIS) في عمليات تنفيذ مشاريع وزارة الاعمار والإسكان: دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارية العليا في الشركات الإنشائية العراقية (أطروحة دكتوراه غير منشورة)*. جامعة سانت كليمنتس العالمية-بغداد.
- لطفي، معطي. (2023). *أثر التدقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سعيده. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، 5(3)، 220-238.
- مراد، محمد هاشم مراد. (2020). *أثر كفاءة نظم المعلومات الإدارية على الحد من التهرب الضريبي: دراسة تطبيقية على المصلحة المالية الإقليمية في جنوب لبنان. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)*، 26 (حزيران)، 1-33.
- مصبح، معاذ عماد بدر. (2022). *أثر المحاسبة الجنائية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة)*. كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح. (2002). *نظم المعلومات الإدارية: الأسس والمبادئ. الإسكندرية: مجموعة النيل العربية طباعة نشر توزيع*.
- مومني، غسان محمود، والصوص، نداء محمد. (2021). *دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 2(12)، 287-304.

ميداني، محمد عاطف، وعبيد، شاهر محمد. (2023). دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية - من وجهة نظر العاملين. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية*، 5(20)، 18-43.

هاشم، غسان علي. (2013). *أثر كفاءة نظم المعلومات في تحسين فاعلية عملية صنع واتخاذ القرارات* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة سانت كليمنتس العالمية- المكلا.

وهبه، محمد سليم. (2010). *واقع التهرب الضريبي. المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، الجمهورية اليمنية - 26 - 27 تموز/يوليو 2010*.

يامين، آلاء. (2019). *دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس.

ثانيًا المراجع الأجنبية:

- Agusti, R. R., & Rahman, A. F. (2023). Determinants of tax attitude in small and medium enterprises: Evidence from Indonesia. *Cogent Business & Management*, 10(1), 1-15. <https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2160585>.
- Aini, F., Fitria, H., & Wahidy, A. (2024). Implementation of ICT-Based Management Information Systems in Increasing the Effectiveness of Students' Learning at State Vocational School 1 Gelumbang. *Journal of Social Work and Science Education*, 5(1), 219-234.
- Altarwneh, H., Altarwneh M., & Alobisat, F. (2015). The Impact of Computer Information Systems in The Reduction of The Tax Evasion/ Exploratory Study in Jordanians Firms. *Journal of Theoretical and Applied Information Technology*, 78(1), 9-14.
- Bani-Mustafa, A., Nimer, K., Uyar, A., & Schneider, F. (2024). Effect of government efficiency on tax evasion: the mediating role of ethics and

- control of corruption. *International Journal of Public Administration*, 47(2), 90-105.
- Berdik, D., Otoum, S., Schmidt, N., Porter, D., & Jararweh, Y. (2021). A Survey on Blockchain for Information Systems Management and Security. *Information Processing & Management*, 58(1), <https://doi.org/10.1016/j.ipm.2020.102397>.
- Bidgoli, H. (2021). *MIS*. 10th ed. South-Western: Cengage Learning, Inc.
- Boakye, B., & Anaman, P. (2018). *Tax administration and tax evasion in Ghana: The challenges, causes, and cures*. Ghana: Africa Centre for Energy Policy (ACEP).
- Fernandez-Bastidas, R. (2023). Entrepreneurship and tax evasion. *Economic Modelling*, 128, 106488. <https://doi.org/10.1016/j.econmod.2023.106488>.
- Ha, J., & Feng, M. (2021). Tax avoidance and overinvestment: The role of the information environment. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 32(1), 48-77.
- Huff, G. M. (2022). *How do People Justify not Paying their Taxes? A Study on Moral Disengagement and Tax Evasion* (Dissertation of Doctorate). College of Business, George Fox University.
- Korolo, A. S., & Korolo, E. O. (2023). Indirect Taxes and Economic Development in Nigeria. *Lafia Journal of Economics and Management Sciences*, 8, 43-57.
- Laudon, K. C., & Laudon, J. P. (2017). *Management Information Systems: Managing the Digital Firm*. 15th ed, England: Pearson Education Limited.
- Laudon, K. C., & Laudon, J. P., & Traver, C. G. (2024). *Essentials of management information systems*. 19th ed. Pearson.
- Lederman, L. (2019). The fraud triangle and tax evasion. In *Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association*, (Vol. 112, pp. 1-54). National Tax Association.
- Lyytinen, K. & Newman, M. (2008). Punctuated Equilibrium, Process Models and Information System Development and Change: Towards a Socio-Technical in A Shirt or Your a Process Analysis. *Sprouts working papers on information systems*, 6(1), 1-48.

- McGee, R. W., & Achim, M. V. (2024). How Serious is Tax Evasion? A Survey of Polish Opinion. *A Survey of Polish Opinion (June 30, 2023)*. *RW McGee & J. Shopovski (Eds.)*.
- Mellahi, K., & Harris, L. C. (2016). Response Rates in Business and Management Research: An Overview of Current Practice and Suggestions for Future Direction. *British Journal of Management*, 27(2), 426-437.
- Mughal, M. M. (2012). Reasons of tax avoidance and tax evasion: Reflections from Pakistan. *Journal of Economics and Behavioral Studies*, 4(4), 217-222.
- Nasrah, H. (2024). Tax Evasion Case Analysis by Rafael Alun Trisambodo using Theory of Planned Behavior Approach. *Journal of Management Science (JMAS)*, 7(1), 596-601. <https://doi.org/10.35335/jmas.v7i1.455>.
- Niqresh, M. A. (2020). Information Systems (IS) Role in Promoting Information Services Within Jordanian Libraries. *International Journal of Scientific & Technology Research*, 9(12), 145-152.
- Omodero, C. O. (2019). Government sectoral expenditure and poverty alleviation in Nigeria. *Research in World Economy*, 10(1), 80-90.
- Paul, R. J. (2007). Challenges to information systems: time to change. *European Journal of Information Systems*, 16(3), 193-195.
- Saxunova, D., & Szarkova, R. (2018). Global efforts of tax authorities and tax evasion challenge. *Journal of Eastern Europe Research in Business and Economics*, 2018, 1-14. [DOI:10.5171/2018.511388](https://doi.org/10.5171/2018.511388).
- Uyar, A., Bani- Mustafa, A., Nimer, K., Schneider, F., & Hasnaoui, A. (2021). Does innovation capacity reduce tax evasion? Moderating effect of intellectual property rights. *Technological Forecasting & social change*, 173, 1-12. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2021.121125>.
- Varela, N., Diaz, L. P. C. and Lezama, O. B. P. (2020). Design and implementation of system to determine tax evasion through de stochastic techniques. *Procedia Computer Science*, 175 (2020), 647-652.
- Wiafe, P. A., Armah, M., Ahiakpor, F., & Tuffour, K. A. (2024). The underground economy and tax evasion in Ghana: Implications for economic growth. *Cogent Economics & Finance*, 12(1), 2292918. <https://doi.org/10.1080/23322039.2023.2292918>.